أحداث الحادي عشر من سبتمبر في ميزان العدالة الدولية
بين الخيارات الأمنية وأطروحة الخطر الأخضر

بقلم أ/ بن داود عبدالقادر

مقدمـــة:

عرف العالم الغربي أيام الحرب الباردة بين الشرق الممثـــل في الاتحـــاد السوفيتي وألمانيا الشرقية و دول حلف وارسو سابقا من جهة والغرب الممثـــل في الولايات المتحدة الأمريكية و دول حلف الناتو من جهة ثانية ، ما كـــان يُعرف بـــ: الخطر الأحمر – و الأحمر هو لون الشيوعية ورمزها – إشارة إلى المد الشّيوعي و انتشار الأممية الاشتراكية ، و بعد نهاية الحرب الباردة و ظهور مدارس تنظير استراتيجي غربي جديدة تُنّظر للعولمة و القطبية الواحدة مثـــل: صمويل هنتغتون صاحب مقولة (صدام الحضارات)[1] و فرنسيس فوكوياما صاحب مقولـــة (نهاية التاريخ و الرجل الأخير)، بعد بروز تيـــارات فكـــر الهيمنة في العلاقات الدولية بقيادة الولايات المتحدة ظهر طرح جديـــد عـــن الخطر الأخضر The Green Peril– و الأخضر هو لون الإسلام ورمزه في التنظير الغربي.- إشارة إلى المد الإسلامي وبروز قوى نووية إســـلامية مثـــل باكستان و إيران و العراق في منطقة الشرق الأوسط ، فأصبح بعد القضـــاء

على الشيوعية الإسلام هو العدو الجديد ، والإرهاب أصبح عموما يُراد بـــه الإسلام خصوصا تحت مختلف التسميات تارة الإســـلام الراديكـــالي وتـــارة الإسلام السياسي و تارة الأممية الإسلامية و غير ذلك و لهذا التيـــار الجديـــد منظروه من أمثـــال جوديـــث ميلـــر و Leon T.Haddar الأمـــريكيين، والبروفيسور فرنسيس فوكوياما الأمريكي الياباني الأصل ومهندس التخطـــيط السياسي بالخارجية الأمريكية و مجلس الأمن القومي عضو مجلس مستشاري الرئيس جورج والكر بوش بالبيت الأبيض حينما كتب كتابه حول: نهايـــة التاريخ و الرجل الأخير سنة 1992 وصف الأصولية الإسلامية بأنها فيها تشابه سطحي مع الفاشية الأوروبية و خطر تحديها للغرب و الإيديولوجية الليبرالية الديمقراطية الغربية لن يكون قويا ، ثم في سنة 1999 راجع نظريتـــه بمقـــال نشرته له مجلة نيوزويك الأمريكية أكد فيه على الخطـــر الأخضـــر قـــائلا أن الفاشية الإسلامية هي أخطر على الغرب من الشيوعية .

وبالتالي طالما كانت هذه هي الفكرة المسيطرة في الغرب حاليا و منذ العقد الأخير من القرن الماضي فإن كل تطرف و كل إرهاب ينسب ابتداء للعرب والمسلمين والإسلام هو أول متهم مثلما حدث في تفجيرات أوكلاهوما سيتي سنة 1995 بأمريكا أين كان الفاعلين أمريكان و لكن أصابع الاتهام بدأت بالتوجه منذ اللحظات الأولى نحو العالم الإسلامي و المسلمين، ولقد ظهرت في إطار هذا المنطق فكرة الإرهاب المضاد ثم فكرة الحرب الاستباقية بتوجيه الضربة للمشتبه فيه إذا كان من عناصر الخطر الأخضر قبل ثبوت إدانته ، و تغير المبدأ العالمي الأول : (الأصل في الإنسان البراءة حتى

يثبت العكس.) ليصبح : (الأصل في الإنسان الإدانة حتى يثبت العكس سيما إذا كان مسلما.) و بالتالي في ظل طرح الخطر الأخضر أصبح العالم الإسلامي هو المتهم الوحيد والمشتبه فيه في عملية تصدير الإرهاب للغرب، و أحداث 2001/09/11 أكبر شاهد على الرهانات الدولية المعاصرة ، و لم يعد العالم في ظل القطبية الواحدة يفكر بمنطق الماقنا كارطا[2].

إذ بعد أحداث 2001/09/11 الولايات المتحدة تجاوزت مفهوم العدوان لسنة 1974 الذي نصت على تعريفه المادة 02 من مشروع التقنين الخاص بالجرائم ضد سلام و أمن البشرية بأنها : (كل فعل عدوان بما في ذلك استخدام سلطات الدولة القوة المسلحة ضد دولة أخرى لأغراض غير الدفاع الشرعي الوطني أو الجماعي أو تنفيذا لقرار أو تطبيقا لتوصية هيئة مختصة من هيئات الأمم المتحدة)، و صورت أمريكا للرأي العام العالمي أن الهجمات على برج التجارة العالمي كأنها اعتداء صادر من دولة عليها ، في حين أن منفذي الهجمات انطلقوا من داخل الأراضي الأمريكية كأفراد و ليسوا كجنود نظاميين تابعين لدولة ما، و بالتالي الشرعية الدولية كانت تقتضي تجميع أدلة الاتهام و تقديمها للدولة التي يكون فيها المخطّطون أو المحرّضون ، مثل المشتبه فيه أسامة بن لادن[3]، إذ لو كانت هناك أدلة و قرائن اتهام قانونية ضده كان ينبغي أن تبلغ لأفغانستان بالطرق الديبلوماسية أو بتوسط دولة باكستان التي لها علاقة دبلوماسية مع حكومة طالبان ، و بالتالي كان على الحكومة الأفغانية اختيار قرارها الأنسب ديبلوماسيا تبعا لثلاث خيارات :

1-إما تسليم أسامة بن لادن لأمريكا لمحاكمته طبقا لقانونها الداخلي باعتبار هجمات 2001/09/11 وقعت على أراضيها و بالتالي ينعقد الاختصاص النوعي لقضائها الداخلي.

2-وإما محاكمته في أفغانستان و تفادي تسليمه باعتبار أنه لا توجد علاقات ديبلوماسية بين الطرفين و لا توجد اتفاقية قضائية بين أفغانستان و الولايات المتحدة الأمريكية تتعلق بتسليم المجرمين.

3-وإما تسليمه إلى المحكمة الجنائية الدولية بهولندا لأنها مختصة نوعيا وفقا لنظام روما الأساسي لمحاكمة الأفراد المتهمين بجريمة ضد الإنسانية.

لكن الذي حدث أن أمريكا أصرت على أنها تملك أدلة اتهام قاطعة للشك باليقين ضد أسامة بن لادن ، و طلبت أفغانستان تبليغها بالأدلة و أمريكا لم تفعل، فرفضت أفغانستان تسليم بن لادن لعدم ثبوت العلاقة السببية بينه و بين تفجيرات 2001/09/11 بعدم تقديم أدلة اتهامه إليها.

و كان موقف مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أن اتخذ قرارين : القرار رقم:1368 (2001) الذي اتخذه في جلسته 4370 المنعقدة في 2001/09/12 يدعو فيه جميع الدول إلى العمل معا بصفة عاجلة من أجل تقديم مرتكبي هذه الهجمات الإرهابية و منظميها و رعاتها إلى العـــدالة ، و يشدد على أن أولئك المسؤولين عن مساعدة أو دعم أو إيواء مرتكبي هذه الأعمال ومنظميها و رعاتها سيتحملون مسئوليتها ، و يُعرب عن استعداده لاتخاذ كافة الخطوات اللازمة للرد على الهجمات الإرهابية التي وقعت في 2001/09/11 و مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله وفقا لمسؤولياته بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

ثم أصدر مجلس الأمن قراره الثاني رقم:1373 (2001) في جلسته 4385 المنعقدة بتاريخ 2001/09/28 يؤكد فيه الحق الراسخ للفرد و الجماعة في الدفاع عن النفس ، كما هو معترف به في ميثاق الأمم المتحدة و كما هو مؤكد في القرار 1368(2001) و يؤكد ضرورة تعزيز تنسيق الجهود على كل من الصعيد الوطني دون الإقليمي و الإقليمي الدولي تدعيما للاستجابة العالمية في مواجهة التحدي و التهديد الخطيرين للأمن الدولي .

هذين القرارين 1368 و 1373 اعتبرتهما الولايات المتحدة ضوءا أخضرا لشن الحرب الاستباقية على أفغانستان دون موافقة مجلس الأمن بحجة حق أمريكا في الدفاع المشروع عن نفسها a Right of self-défense المشتق أصلا من حق الرد a Right of Retortion في حين أن مفهوم حق الدفاع عن النفس في الفقه القانوني و القانون الدولي : خاص و مقيّد بموجب المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة منذ إقراره و صدوره في مدينة سان فرانسيسكو في 1945/06/26 ، إذ تقيّد المادة 51 من الميثاق الأممي مبدأ الدفاع عن النفس فقط في حال ما إذا تعرضت دولة لهجوم أو عدوان من دولة أخرى ، و هذا منتف ضد أفغانستان بالنسبة لأحداث 2001/09/11 تحديدا ، كما أن اللجوء إلى القوة لتسوية المنازعات الدولية أو تسليم المجرمين بالمفهوم الدولي هو إرهاب و تطرف في حد ذاته ، لأنه خرق لميثاق الأمم المتحدة ولأحكام و مبادئ القانون الإنساني و خرق سافر لقانون الحرب.

وإذا أردنا التزام الشرعية الدولية سوف نجد أن قرار مجلس الأمن الدولي رقم: 1373 الصادر في 2001/09/28 يناقض القرار 2625 الصادر عن

الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1970/10/24 رغم أنه أحد أسانيده ذلك بأن هذا القرار 2625 نجد فيه أن الجمعية العامة للأمم المتحدة طالبت جميع الدول بالامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد أي دولة أخرى و أنها طالبت جميع الدول بالامتناع عن التنظيم و المساعدة و المشاركة في أي عمل إرهابي من أجل إكراه دولة أخرى للحصول على أغراض سياسية أو أي منافع محددة و تشمل المطالبة الامتناع عن أي مساعدة قد تؤدي إلى دعم عمل إرهابي و طالبت بالامتناع عن استخدام القوة لتجريد الشعوب من هويتها القومية و منعها من ممارسة حقها في تقرير المصير.

غير أن القرار 2625 طالما صدر سنة 1970 فهو قد صدر في ظل مشهد استراتيجي عالمي خاص قائم على : توازن الرعب أو رعب التوازن بحسب معادلة بيار هاسز الشهيرة ، لأن السياسة الدولية كانت بين الشرق الشيوعي برئاسة الاتحاد السوفياتي و الغرب الرأسمالي برئاسة أمريكا ، فكانت الحقوق و الحريات للأفراد و الدول في ميزان أعدل من الميزان الحالي في ظل القطبية الأحادية التي أنتجت إرهاب العولمة و عولمة الإرهاب .

وبالتالي تحت غطاء محاربة الإسلام السياسي أو الإسلام الراديكالي أو التطرف الإسلامي و تحت عنوان محاربة الخطر الأخضر تـُشن حملة إرهاب وتطرف دولية مخالفة للقوانين الدولية و للإسلام و المسيحية وحتى للشريعة اليهودية كما أُنزلت ، فيما أصبح يسمى بالحرب الاستباقية أو الإرهاب الأبيض أو الإرهاب المضاد أي مكافحـــة الإرهاب بالإرهاب ، و لكن الضحية في الأخير عبارة عن شعوب بريئة كما أن النتيجة هي جرائم حرب

ضد الإنسانية بجميع المقاييس بدءا بالحرب ضد أفغانستان ثم بالحرب ضد العراق التي انتهت بفضيحة كيلي قايت وظهور أن تقارير الاستخبارات عن أسلحة الدمار الشامل في العراق كانت كاذبة ، فمات جنود أمريكان وبريطانيين و عراقيين عُزل بناء على كذب سياسي دولي كان مجرد حلقة في حرب دعائية و حرب نفسية في مسلسل محاربة الخطر الأخضر ، و هذا ما جعل العالم الإسلامي في مفترق الطرق بين الرهانات الدولية المعاصرة ، وأدى إلى تراجع دور الأمم المتحدة في حفظ السلم الدولي و حقوق و حريات المجتمع الدولي في الحياة عن طريق التسوية السلمية للمنازعات الدولية ، ومثلما انتهت عصبة الأمم 1919-1939 باندلاع الحرب العالمية الثانية بدأت نهاية الأمم المتحدة واضحة في الأفق منذ أصبحت الحرب المعلنة على الإرهاب غاية تبرر جميع الوسائل حتى غير الشرعية منها للتعدي على الأفراد و الدول ، إذ حتى الأفراد لم يسلموا من التعدي على حرياتهم و حقوقهم باسم محاربة الإرهاب مثلما حدث مع الطيار الجزائري رايسي الذي برأته العدالة البريطانية أولا ثم ظهرت براءته في عدالة أمريكا نفسها .

عالم ما بعد الحادي عشر من سبتمبر:

العولمة بعد 2001/09/11 أخذت طبعة أمريكية أخيرة، أصبحت تقدم للعالم خيارات أمنية تبين أن اللجوء إلى القوة هو وسيلة لجعل العالم أكثر أمنا، و أن إعلان الحرب إنما هو لحفظ السلام ، و انقلبت المفاهيم رأسا على عقب

خلافا لجميع المواثيق الدولية الخاصة بالحرب و معاملة الأسرى و مبادئ القانون الطبيعي و قواعد العدالة.

إذ يوجد نحو 700 معتقل إداري دون اتهام صريح و لا محاكمة عادية و لا غير عادية في قاعدة غوانتانامو الكوبية، من بينهم على الأقل 03 أطفال يتراوح سنهم بين 13-15 سنة حسب تصريحات المدير العام للجنة الدولية للصليب الأحمرCICR[4] أنجلو قناينديجر[5] مما يشكل خرقا فادحا لمبادئ العدالة الدولية لا سيما أحكام الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل التي صادقت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة في جلستها 61 بتاريخ 1989/11/20 والتي وقعت عليها 191 دولة و امتنعت عن التوقيع عليها حتى الآن دولتان هما الولايات المتحدة الأمريكية و جمهورية الصومال و خرق كذلك للبروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإقحام الأطفال في المنازعات المسلحة المؤرخ في 2000/05/25 ، ورغم المواثيق الدولية البيت الأبيض لا يزال يرفض اعتبار أسرى غوانتانامو: أسرى حرب تملصا من اتفاقيات جنيف الثلاثة الخاصة بأسرى الحرب (1906-1929-1949) و المواثيق الدولية المختلفة لحقوق الإنسان و بدأ القانون الإنساني يعاني حملة إضعاف بعد 2001.09.11 ، إذ أصبح يُرد على العنف بالعنف وأصبح الظلم يولد ظلما أكبر و مفاسد أكبر و على رأي الأستاذة إيرين كاهن الأمينة العامة لمنظمة العفو الدولية المنشور في موقع المنظمة على الشبكة العنكبوتية : (لا يحق للحكومات الرد على الإرهاب بالإرهاب.)، غير أن حتى بدون نظر إلى حالة أسرى قاعدة غوانتانامو ، فإن قاعدة غوانتانامو نفسها دليل على ممارسة

الولايات المتحدة لإرهاب الدولة إذ يقول الخبير في حقوق الإنسان لدى مؤتمر الأمن و التعاون الأوروبي الفرنسي: تيري ميسان رئيس شبكة فولتير العنكبوتية[6] : (مُنحت قاعدة غوانتانامو للولايات المتحدة لمدة 99 سنة من قبل كوبا التي حصلت على استقلالها عقب انتهاء الحرب الإسبانية الأمريكية ، و لم يقم فيدل كاسترو بتجديد الإجارة عند حلول أجلها، غير أن الولايات المتحدة لم تنسحب من غوانتانامو و ما زالت تحتلها بصورة غير قانونية حتى اليوم، و على مستوى القانون الدولي يطبق القانون الكوبي على أرض القاعدة إلا أن الحكومة الكوبية لا تستطيع بسط سلطتها عليها)[7] ، و بهذا تملصت أمريكا حتى من تطبيق ضمانات القانون الأمريكي للمعتقلين بالقاعدة الكوبية المحتلة باعتبار أن القانون الأمريكي لا يطبق بأرض القاعدة ، فكانت النتيجة أن قاعدة غوانتانامو هي قاعدة اللاقانون والمحتلة بلا قانون ، كل هذا في عالم يبشر بربيع للحقوق و الحريات على مشارف القرن الواحد و العشرين الذي بدأ والحروب و النزاعات بادئة قبله ، فكان عام 1989 عام نهاية الحرب الباردة بسقوط جدار برلين عام نهاية القرن العشرين، و دخول العالم فترة توتر انتقالية امتدت لغاية 2001/09/11 الذي كان تاريخ البداية المسبقة للقرن الواحد والعشرين ، وعلى نقيض أطروحة فوكوياما لم يشهد العالم نهاية التاريخ بل العالم شهد بداية تاريخ.

تراجع دور الأمم المتحدة و بداية سقوط القانون الدولي :

الجميع يعلم بأنه بموجب الرقابة المفروضة من الأمم المتحدة أرغمت ليبيا على تعويض ضحايا طائرة لوكربي من عوائد نفطها و أرغم العراق على بيع

منتجاته النفطية و دفع جميع تعويضات اجتياحه للكويت عام 1990 دون مراعاة أي ضوابط قانونية و لا آليات تسوية عادلة ، في حين لم تدفع أمريكا و لا دولار واحد مقابل حربها على فيتنام خلال عقد كامل من الزمن (1964-1975) ورفضت تسديد التعويضات التي طالبتها محكمة العدل الدولية بتسديدها عقابا لها عن الحرب التي شنتها عبر تنظيم (الكونترا) ضد نيكارغوا الساندينية (1981-1990) أين تدخلت بقوات بحرية و (CIA) كانت تدير عملية إنزال المبعدين المعادين للثورة و تزرع ألغاما ضد القوات الثورية.

المفكر اليهودي الأمريكي نعوم تشومسكي المناهض للسياسة الأمريكية والإرهاب الصهيوني في حوار له مع دايفيد بارسميان[8] قال: (نيكارغوا في الثمانينات تعرضت لهجوم أمريكي عنيف ، و مات عشرات الآلاف من جرائه ، و دمرت البلاد إلى حد كبير و قد لا تستعيد عافيتها قط، و مآسيها أسوأ بكثير من المآسي التي ضربت نيويورك ذلك اليوم-11 سبتمبر-لكن النيكارغويين لم يفجروا قنابل في واشنطن ، و إنما ذهبوا إلى المحكمة الدولية التي أصدرت حكما لصالحهم يُدين الولايات المتحدة لما أسمته تلك المحكمة (استخدام القوة استخداما غير شرعي)و هو ما يعني إرهابا دوليا ، و أمرت المحكمة الولايات المتحدة بالكف عن أعمالها و بدفع تعويضات كبيرة لنيكارغوا ، و لكن الولايات المتحدة رفضت قرار المحكمة باحتقار، فذهبت نيكارغوا من ثم إلى مجلس الأمن الدولي، الذي أقر مشروع قرار يطالب الولايات المتحدة باحترام القانون الدولي، لكن الولايات المتحدة مارست حق

النقض(الفيتو) فذهب النيكارغويون إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة ، حيث استحصلوا على قرار مماثل صودق عليه بشبه إجماع باستثناء معارضة الولايات المتحدة و إسرائيل ،.. الولايات المتحدة هي البلد الوحيد الذي أدين من قبل المحكمة الدولية و رفض قرارا من مجلس الأمن يدعو إلى احترام القانون الدولي و ما زالت الولايات المتحدة تواصل الإرهاب الدولي و هذا أهون ما تفعله... الولايات المتحدة ملتزمة رسميا ما يسمى (الحروب المنخفضة الحدة LOW-INTENSITY WARFARE) هذه هي العقيدة الرسمية ، فإذا أنت قرأت تعريف هذا المصطلح في كتيبات الجيوش ، ثم قابلته بتعريف الولايات المتحدة للإرهاب ، وجدت أن التعريفين يكادان أن يتطابقا، فالإرهاب هو استخدام الوسيلة القاهرة الموجهة إلى السكان المدنيين في مسعى لتحقيق أهداف سياسية أو دينية أو غير ذلك، و هذا ينطبق على تفجيرات مركز التجارة العالمي في 11 سبتمبر، و لكنه أيضا العقيدة الرسمية الأمريكية ،.. ثم قال: الإرهاب ببساطة ، جزء من أعمال هذه الدولة أمريكا.)، و إني أنقل هنا شهادة يهودي أمريكي ضد الإرهاب الأمريكي عملا بقاعدة : (وشهد شاهد من أهلها.) ، لأنه لو صدرت هذه الشهادة عن غير شخص يهودي و أمريكي لتمت متابعته و محاكمته بقانون فابيوس الفرنسي مثل المفكر الفرنسي رجاء جارودي بتهمة : معاداة السامية التي أصبحت موضة جديدة في ابتكار جديد في تصنيف جرائم الرأي في العالم.

وعلى غرار ما سبق نرى أن نظاما دوليا جديدا ولدّته حروب أمريكا الثلاثة الأخيرة الأولى التي جرت تحت ستار الناتو في كوسوفو والثانية ضد

أفغانستان بعد أحداث 2001.09.11 والثالثة ضد العراق في أفريل 2003 بحجة نزع أسلحة الدمار الشامل و إسقاط نظام البعث العراقي، غير أنه لو كانت حملة أمريكا لنزع أسلحة الدمار الشامل شاملة و شملت إسرائيل وتفتيش مفاعلها النووي بمنطقة ديمونا لأمكن تصديق أن العالم و حقوق الإنسان بعد سقوط الاتحاد السوفياتي بخير،غير أن البيت الأبيض يفكر و يصنع قراراته بمنطق ازدواجي يفرق بين أمريكا و العالم.

فلم تتحدث أمريكا يوما عن تعويض المدنيين الفلسطينيين بسبب الإرهاب الصهيوني الذي تدعمه بالحماية و السلاح و بالتزكية و التبرير وباستعمال الفيتو لصالحه في مجلس الأمن الدولي ، في تغطية واضحة وفاضحة لجرائم إسرائيل ضد الإنسانية و خرقها لجميع المواثيق الدولية.

إن القانون الدولي في ظل النظام العالمي الجديد لم يعد حاميا لحقوق الإنسان بل أصبح حاميا لحقوق الغالب الأقوى ، و أولى قواعده أصبحت (الويل للمغلوب) تماما كما كان شأن محكمة نورمبرغ لمحاكمة مجرمي الحرب العالمية الثانية ، أنشأها المنتصرون في الحرب العالمية لمحاكمة المهزومين وتحميلهم وزر الحرب و تعويضات خسائرها لتبدأ من حينها مدرسة جديدة في الحرب استمرت بين قرنين العشرين والواحد و العشرين هي أن تعويضات الحروب تكون من أموال الضحايا لا من أموال المعتدين .

و لعل أخطر تداعيات 2001.09.11 تراجع دور الأمم المتحدة في حل المنازعات الدولية بالطرق السلمية فبدأت مرحلة فشل الأمم المتحدة كما كان شأن سابقتها عصبة الأمم، طالما أصبحت الحروب و الاعتداءات ترتكب دون

اعتبار للتزكية القبلية لمجلس الأمن الأممي حتى يمكن إضفاء الشرعية على استعمال القوة الدولي ، بل انحرفت الأوضاع إلى ورود تزكية مجلس الأمن لاحقا للمصادقة على الحروب و الاعتداءات غير الشرعية التي تشنها الولايات المتحدة مثل عدوانها على أفغانستان ثم العراق مهدرة للحقوق والحريات للأفراد و الدول و الجماعة الدولية بشكل عام.

الكيل بمكيالين أو حينما يحاكم الجلاد الضحية:

حين كتب الدكتور محاضير محمد رئيس وزراء ماليزيا من جويلية 1981 إلى أكتوبر2003 كتبه الثلاثة الأولى : المعضلة الملايوية ، ثم: التحدي، ثم: خطة جديدة لآسيا لم يجلب انتباه أحد و عندما أخرج للعالم كتابة الرابع : الإسلام و الأمة الإسلامية في مايو 2002 الذي طبعته في طبعة عربية أولى دار الفكر بدمشق بدأ يجلب انتباه الدوائر الغربية و مراكز الدراسات الاستراتيجية، و لما كشف النقاب عن عالم ما بعد 2001.09.11 في المؤتمر الإسلامي الأخير بإعلانه للعالم بأن اليهود أصبحوا يحكمون العالم بالوكالة ، وإذا كانت أوروبا قتلت 06 ملايين يهودي فإن العالم الإسلامي هو الذي أصبح يدفع الثمن، أقامت تصريحاته الدنيا و لم تقعدها ، و اتهم بمعاداة السامية و منعت أمريكا تزويد بلاده بمليار دولار من المساعدات ، و لقد كان الرجل صادقا فالاتحاد الأوربي يبحث عن اتفاق لتأصيل تاريخه و ديانته للقول بأنه من أصول يهودية والدولة العبرية قائمة على أساس ثيوقراطي و تمارس إرهاب الدولة و لا توصف به في الدوائر الرسمية ، و بالتالي عالم ما بعد 2001.09.11 أصبح يعاني احتواء صهيوني أمريكي لا مجال فيه للحقوق و لا

للحريات، و أصبحت حقوق الإنسان عبارة عموم يراد به خصوص ، ببروز مفاهيم جديدة للإنسان تستثني غالبا إنسان العالم الثالث و العالم الإسلامي خصوصا طالما أن العدو الجديد أصبح هو العالم الإسلامي باعتباره الخطر الأخضر.

فرفض إسرائيل عودة الفلسطينيين الذين طردوا من منازلهم عام 1948 و تحطيم الاقتصاد الفلسطيني المتسارع على مدار السنين ، و غلق الجيش الإسرائيلي المناطق الفلسطينية يفترض وفقا للمواثيق الدولية و مبادئ القانون الإنساني تطبيق المعايير نفسها التي استخدمت في صالح الاقتصاد الكويتي من طرف لجنة الأمم المتحدة للتعويضات المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن رقم:692(1991) أي تحميل إسرائيل المسؤولية عن انهيار الاقتصاد الفلسطيني وكلفة إعادة إنعاشه من أجل دفع عملية السلام إلى الأمام في ظل نطاق حفظ الحقوق و صون الحريات دون حاجة إلى جدل خارطة الطريق و لا خطة الهدف في مرحلة أولى، فمفتاح السلام هو وضع حد لاعتداءات إسرائيل وتعويض الفلسطينيين عن أضرارها لكن مجلس الأمن لم يهتم بهذا إطلاقا وكأن هذا كله : لا حدث ، فالأمن بعد 2001.09.11 هو أمن أمريكا وإسرائيل و الحرب على باقي دول العالم ، و الدول التي تخالف منطق الهيمنة تصنف في القاموس الدولي الجديد كدول مارقة.

وبهذا كله قواعد المسؤولية الدولية تبقى مهزوزة جدا و الحقوق والحريات بلا حماية حقيقية بسبب هذه النقائص الكبيرة و الخطيرة في العدالة الدولية ، سواء ما تعلق منها بالمسؤولية الجنائية الدولية و سواء ما تعلق

بالمسؤولية المدنية الدولية أيضا، وهذا ما أدى إلى تراجع كبير في القانون الدولي بما أن الطرف الأقوى و القوة الخارقة في العالم (أمريكا) تنتزع سلطة تحقيق العدالة لنفسها بلا مراعاة للقانون الدولي و لا اعتبار للعدالة ، مما حول العالم من قرية كونية إلى غابة كونية ، فلم يعد مبدأ البقاء للأقوى هو وحده السيد ، و لا مبدأ البقاء للأصلح الذي ينبغي أن يسود ، بل ظهر مبدأ جديد هو البقاء لمن يملك القدرة على التكيّف في ظل عالم القطبية الواحدة و الأمركة الشاملة في زمن عنف العولمة و عولمة العنف، لكن الهيمنة الأمريكية لا يمكن لأحد الجزم لها بالخلود و الدوام مهما كانت قوة خارقة و مهما كان ضعف العالم الآخر بالنسبة لها فسقوط الأمم و الحضارات من سنن التاريخ التي لا تحكمها معايير دقيقة و حتمية ، فروما إمبراطورية عمرت و سادت العالم في قطبية أحادية 1000 سنة ثم كان مآلها السقوط ، و الاتحاد السوفياتي كان أقوى بكثير من روما على كل الأصعدة لكنه سقط بعد 50 سنة فقط من صعوده وبزوغ نجمه ، فليس من نافلة القول أن دوام الحال من المحال ، و تلك سنة الله في خلقه.

الحادي عشر من سبتمبر و النظام العالمي الجديد:

يرى العميد الركن إلياس حنا[9] أنه : (يعتقد الصينيون أن التحول من تركيبة عالمية إلى أخرى لا يحصل إلا بعد وقوع حرب كبرى ، فخلال 200 سنة الماضية ، كان هناك أربعة أنواع من التركيبات العالمية أي بمعدل تركيبة واحدة كل 50 سنة ، نتج من هذه التركيبات أربعة أنظمة هي: **الأول**: نظام فيينا الذي أتى عقب هزيمة نابليون .

الثاني: و هو الذي نتج من المتغيرات الداخلية في كل من إيطاليا، ألمانيا، اليابان و دخول الولايات المتحدة إلى الساحة الدولية، الأمر الذي خلخل التركيبة السابقة و عزل موازين القوى.

الثالث: هو الذي انبثق عن معاهدة فرساي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية .

الرابع: هو الذي انبثق من مؤتمر يالطا و الذي قام على مبدأ توزيع مناطق النفوذ على القوى المنتصرة في الحرب.) ، و على ضوء هذه الرؤية بسبب ما نتج عن انهيار الاتحاد السوفياتي في بداية التسعينات من تفرد أمريكا بالريادة، إذ بعد 2001/09/11 تغيّر النظام العالمي كلية لصالح الولايات المتحدة وحدها، فجاءت أحداث 2001/09/11 كما توقع الصينيون لكن بشكل مختلف قليلا بمثابة الحرب التي انبثق عنها نظام الهيمنة الجديد باعتبار أن انفجار طائرة واحدة يعادل 25/01 من انفجار قنبلة هيروشيما بحسب تقدير الخبراء ، و القطبية الأحادية الجديدة تكون قد شهدت 03 طبعات طبعة بوش الأب في أعقاب حرب الخليج الثانية سنة 1990-1991 لإرساء نظام دولي جديد وطبعة بيل كلينتون في جعل الاقتصاد محركا للسياسة الدولية و اتباع أسلوب الاحتواء و التوريط و أخيرا طبعة بوش الابن الذي جمع التحدي بالاستراتيجية و التكتيك في شعار نحن و العالم ، و بدت معالم أمريكا كدولة مارقة على القانون الدولي في تصرفات كثيرة كارثية فمعاهدة ABM المبرمة عام 1972 في عهد نيكسون و بريجنيف الخاصة بالصواريخ البالستية خرجت منها أمريكا في عهد بوش الابن، كما قامت أمريكا في عهده بالتخلي عن بروتوكول كيوتو الذي يحد من نفث ثاني أوكسيد الكربون في الفضاء لحماية الأوزون ،

معلنا بهذا حرب أمريكا على البيئة وتعمد التلوث مع سبق الإصرار، زيادة على رفض بروتوكول التحقق من تطبيق معاهدة منع الأسلحة البيولوجية، والامتناع عن دفع اشتراكات أمريكا للأمم المتحدة و تجاوزها للمنظمة الأممية كمرجعية في الحروب الاستباقية الجديدة و انسحاب أمريكا من مؤتمر دوربان دون مراعاة مستقبل المضطهدين في الدول العنصرية، والقائمة طويلة ومحكمة التاريخ وحدها التي ستحفظ كل هذا وذاك .

ومن مفارقات زمن الأزمات أنه بلغني وأنا أعد هذه المحاضرة للطبع يوم:2003/12/14 أن الحاكم العسكري الأمريكي بول بريمر بالعراق أعلن في ندوة صحفية أن قواته ألقت القبض بدون مقاومة على صدام حسين بمسقط رأسه تكريت و هو أشعث أغبر بلحية يخالطها البياض و أمريكا تلتزم بتقديمه لمحاكمة علنية ، و بدون تعليق عالم النظام العالمي الجديد سيشهد من جديد محاكمة الجلاد للضحية، فيكون بذاك هو الخصم و هو الحكم و تلك أخطر صور الهيمنة في زمن عنف العولمة.

الحادي عشر من سبتمبر و بصمات الخطر الأزرق:

طالما يتم الاصطلاح على تسمية الإسلام و المسلمين بالخطر الأخضر، فرأيي أن أسمي اليهود و الصهاينة بالخطر الأزرق ، لأن الأزرق هو لون اليهود، و من هذا المنطلق رغم ما قيل عن مرتكبي هجمات 2001/09/11 ومَا سَالَ من حبر في شأن أكبر حدث عرفته بداية القرن الجديد فإن بصمات الخطر الأزرق في أحداث 2001/09/11 كبيرة جدا و لا تحتاج إلى نظرات مكبرة لرؤيتها لولا التعتيم ، فأمريكا تحتجز 60 إسرائيليا و تعترف بأنهم

(حالات تهم الحكومة) و تم كذلك ضبط شبكة تجسس إسرائيلية في أعقاب 2001/09/11 عُرفت : (بشبكة طلاب الفنون) و تم ترحيلهم خارج أمريكا ولو تعلق الأمر بغيرهم لُزّج بهم في سجون غوانتانامو أو لتمت تصفيتهم جسديا .

وشبكة طلاب الفنون عبارة عن مجموعة شبان من رجال المخابرات الإسرائيلية دخلوا أمريكا متنكرين كطلاب فنون يبيعون لوحات فنية رخيصة و لقد قام تقرير : (أنتليجانس أون لاين) بنشر أسمائهم ومنهم: بيير سيجولوفيتش ورقمه العسكري 5087989 وأران عوفيق ابن جنرال في الجيش الإسرائيلي و يارون أوهانا و رونان كالفون و زائيف كوهين وناورتوبازز ولقد نشر تقرير مسهب للأستاذة مها شهبة حول هذه الشبكة و تورط إسرائيل في أحداث 200.1.09.11 في مجلة نصف الدنيا الأسبوعية التي تصدر عن مؤسسة الأهرام المصرية في عددها 713 بالصفحة 23 و ما بعدها، لكن للأسف حروب السلطة الرابعة – الإعلام–و صحافة الغرب و القنوات الفضائية الغربية على الخطر الأخضر و الترويع من العالم الإسلامي جعل العدالة الدولية تصاب بعمى الألوان فترى الخطر الأزرق و هي تحسبه خطرا أخضر ، و ترى معاناة الأمم و الشعوب بالنظرات المكبرة التي ترى الأشياء الصغيرة كبيرة و الأشياء الكبيرة لا تراها، مما حال دون فتح تحقيقات إعلامية أو حتى قضائية معمقة و حيادية لمعرفة حقائق و خلفيات 2001.09.11 لأن تهمة معاداة السامية أصبحت حاجزا يمنع مواصلة البحث عن أي حقيقة

تكشف الأخطبوط الإسرايهودي و جرائمه ضد الإنسانية، و تورطه بالأخص في أحداث 2001.09.11 .

وتأكيدا لهذا الطرح ذكر ليندون لاروش مرشح الحزب الديمقراطي للرئاسة في انتخابات 2004: (لم تقم بعملية 11سبتمبر قوة من خارج أمريكا أبدا، يحتمل أن هناك أفرادا من بلدان أخرى قد تم استخدامهم فيها. ولكن الذي قام بهذه العملية عبارة عن قوى موجودة داخل أمريكا و الهدف منها القيام بانقلاب إداري فيها ،و زجها في الحرب. علينا ألا نفكر بالتدخل في أفغانستان، وعلينا إيقاف إسرائيل عند حدها، لأنها تشكل خطرا على أمريكا و أن نؤسس السلام في الشرق الأوسط، لأن التوتر الموجود في هذه المنطقة هو جزء من الحرب المخطط لها في آسيا)[10].

وفي نفس السياق فضح افرايم هاليفي رئيس جهاز الموساد الإسرائيلي تورط جهازه بقوله :

(كيف يمكن أن نحرك العالم ضد العرب و المسلمين ؟ علينا أن نشعل العالم إذا أردنا أن ندفئ إسرائيل . منذ أيّام مع أستاذنا الأكبر دافيد بن غوريون نحن نحاول فصل جغرافيا الشرق الأوسط عن تاريخه دون جدوى، حتى اهتديت إلى فكرة تفتيت الجغرافيا بواسطة التاريخ هكذا وجهنا خيرة جواسيسنا لاختراق التنظيمات الإسلامية المتطرفة، على أننا من المخابرات العراقية، وهكذا أرادت مشيئة الرب أن تقدم ماما أمريكا أضحيتها لكي يسهل ربنا أعمالنا القادمة، لقد كانت عملية (طير الأبابيل.) نظيفة تماما، إن أفضل ما نفعله هو إرهاب الآخرين و فتح السبيل أمامهم للوصول إلى مبتغانا..)[11].

وليس جديدا على كل حال ارتكاب اليهود لعمليات إرهابية ضد عراها الولايات المتحدة فالتاريخ لا يزال يتذكر (عملية لافون) والتي كتبت عنها الأستاذة مها شهبة في تقريرها الذي نشرته نصف الدنيا في عددها 713 سالف الإشارة وفصلها ضابط البحرية البريطاني دونالد ماكورميك في كتابه الشهير : الخدمة السّرية في إسرائيل ، و الذي كان يوقع كتاباته باسم مستعار هو ريتشارد ديكون، ونشرته المكتبة الثقافية ببيروت باللغة العربية تحت عنوان: (الموساد جهاز الموت اليهودي الدامي) في طبعة أولى سنة 1995، ومفاده أن إسرائيل قامت بتفجير المكاتب الأمريكية والبريطانية بمصر بطريقة الكتب القنابل سنة 1954 لإفساد علاقة أمريكا بمصر و ضمان بقاء القوات البريطانية في السويس، وهي العملية التي حاولت إسرائيل اتهام جمال عبد الناصر بتلفيقها، إلى غاية 1960 أين تأكدت التهمة على إسرائيل و انتهت الواقعة بفضيحة ديبلوماسية و استقالة بنحاس لافون وزير الحرب الإسرائيلي عام 1955 و تبين بأن الخطة التخريبية تم تدبيرها على مستوى عالي من طرف شمعون بيريز نائب وزير الدفاع لافون آنذاك و موشي دايان و أبراهام جيفلي و تم تناول الفضيحة إعلاميا بميوعة و بساطة فسمتها صحيفة التايمز الأمريكية الصادرة في:1960/12/29 بمغامزة عام 1954 غير المحسوبة.

وكذا ضرب السفينة الأمريكية USS ليبرتي عام 1967 مما أسفر عن مقتل 34 شخص و جرح أزيد من 100، و اعتبر ضرب إسرائيل للسفينة الأمريكية نيران صديقة على سبيل الخطأ ، لكن قائد السفينة و من نجا معه أكدوا أن الهجوم كان متعمدا ومن المفارقات أن إسرائيل استعملت

طوربيدات و نابالم أمريكي في ضرب مصالح أمريكا تماما كما جرى استعمال طائرات مدنية أمريكية في هجوم 2001.09.11 و هدف إسرائيل من الهجوم على السفينة الأمريكية عام 1967 هو توريط السوريين و المصريين لو لم ينجو قائد السفينة و جماعة معه و لو لم تنجح رسائل الاستغاثة اللاسلكية، والغرض الثاني و الأهم كان إقحام أمريكا في الحرب الإسرائيلية العربية عام 1967 لكي تتبنى الولايات المتحدة الحرب .

ومن المفارقات المثيرة كذلك حسبما ورد في تقرير الأستاذة مها شهبة إلقاء القبض على خمسة إسرائيليين سياح ثم القبض عليهم 08 ساعات بعد الهجوم على نيويورك و هم يحملون خرائط تربطهم بمكان الانفجارات و هو الخبر الذي نشرته صحيفة يرجن ريكورد الأمريكية و صرح مصدر قريب من التحقيقات يقول التقرير بأنهم عثروا على دليل يربط هؤلاء الرجال بالتفجيرات.

لكن الإعلام العالمي و التحقيقات تعتم و تمحو بصمات الخطر الأزرق من أحداث 2001.09.11 لتكون القاعدة و بن لادن المبرر الذي صنعته أمريكا سنة 1979 لإزعاج الاتحاد السوفياتي في لعبة الشطرنج الكبرى وتستعمله ابتداء من نهاية 2001 لتبرير بداية حرب لا تنتهي ضد الإرهاب الذي لم يتم الاتفاق لا على تعريفه و لا على النطاق الجغرافي لساحة إعلان الحرب عليه.

وإلى هنا نضم صوتنا إلى صوت الأستاذ **محمود المراغي في طرحه إشكالية**[12]: (لماذا صدرت الاتهامات من واشنطن بعد ساعات من تحطم

برج التجارة العالمي، و مبنى البنتاغون ولماذا جرى اتخاذ قرار الحرب خلال أيام رغم أن التحقيق لم يكن قد تم، ....و في كل الأحوال فقد جاءت الحرب وتراجع الاهتمام بالسؤال الخطير : من الذي فعلها؟ أعني المتهم الحقيقي في يوم الثلاثاء الدامي (11 سبتمبر)، تراجع الاهتمام بذلك و بات الاهتمام الأول : ماذا تفعل جيوش الدولة العظمى بواحدة من أفقر الدول في العالم وهي أفغانستان ..؟.. و إلى أين تتجه الجيوش بعد أفغانستان ، و بعد أن أعلن بوش أنها حرب ممتدة جغرافيا و زمنيا و قال البعض إنها حرب العشر سنوات ..؟ وقبلها كان بوش الأب قد دخل حرب الخليج الثانية متذرعا باحتلال العراق للكويت ، و انتهى الاحتلال لكن الجيوش بقيت هناك و الضربات الأمريكية مازالت مستمرة و لعشر سنوات أيضا ..!!.. و قد أثيرت الأسئلة عندما جرى إصدار قرار الحرب في يوم 2001/09/19 ، أي بعد 08 أيام فقط من سقوط رمز العولمة ورمز القوة ..برج التجارة و مبنى البنتاغون أثيرت الأسئلة حول أهداف هذه الحرب و استراتيجيتها و المراحل التالية فيها و موقع العرب، أو موقع الشرق الأوسط منها.).

يبدو بعد كل ما سبق بأنه قد تراجعت مساحة الحماية الدولية للحقوق و الحريات للدول والجماعات بتحول مجلس الأمن الدولي إلى مجلس للحرب وهو المجلس المتميز بانعدام المساواة بين الدول بسبب امتياز الفيتو القاتل لكل قرار عادل ، و انحراف مجلس الأمن حين وسع صلاحياته بإيعاز من أمريكا وبريطانيا ليطال مسألة التعويضات في حالة العراق ، بإجراء تنفيذي جبري من خلال صندوق للتعويضات يمّول بنسبة 30 بالمائة من عائدات النفط العراقي

المصّدر ، وهو اجتهاد جديد في تعويضات الحروب ، و لم يتم اتخاذ نفس الإجراء ضد الولايات المتحدة التي مارست العدوان على سيادة :نيكارغوا سنة 1981 وعلى سيادة أفغانستان سنة 2001 و على سيادة العراق سنة 2003 وقبل ذلك على سيادة السودان سنة 1998 بالقصف الصاروخي ضد مصنع أدوية مدني اعتقدت أمريكا أنه مصنع إرهابي لتصنيع مادة النوروتوكسيك ثم تبين خطأها وخطا استخباراتها و بقي اعتدائها بلا جزاء و ضحاياها بلا تعويضات، رغم أن مجلس الأمن يضم حاليا لجنة متخصصة هي لجنة الأمم المتحدة للتعويضات !!!! المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن 692(1991)– (-/S/AC.26) .

ختامـــا:

مثلما نشأت المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم يوغسلافيا السابقة المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن 808(1993) المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

ومثلما نشأت المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنيين الروانديين المسؤولين عن الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن 955 (1994).

المفروض طالما كان مجلس الأمن يتكون من 15 عضوا ، 05 أعضاء دائمين مالكي الفيتو و 10 أعضاء تنتخبهم الجمعية العامة لمدة سنتين يتداولون

بينهم رئاسة مجلس الأمن شهريا وفقا للترتيب الأبجدي الإنجليزي لأسماء دولهم مثل سوريا التي رأست مجلس الأمن شهر أوت 2003.

وطالما كان القانون الدولي يقتضي أنه عندما يتخذ مجلس الأمن إجراء منع أو إنفاذ ضد دولة عضو في الأمم المتحدة يجوز للجمعية العامة أن تعلق تمتع تلك الدولة بحقوق العضوية و امتيازاتها بناء على توصية مجلس الأمن، وإذا تكررت انتهاكات دولة عضو ما دون استثناء لمبادئ الميثاق يجوز للجمعية العامة أن تقصيها من الأمم المتحدة بناء على توصية من مجلس الأمن.

لكل هذه الأسباب يتعين على الدول الأعضاء التي بدأت في 2003/01/10 عضويتها بمجلس الأمن لمدة سنتين لغاية 2005/01/01 و هي ألمانيا وباكستان و إسبانيا و أنغولا و شيلي العمل على إقصاء الولايات المتحدة من الأمم المتحدة بموجب توصية من مجلس الأمن و إصدار قرار يتضمن إنشاء محكمة دولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم أفغانستان و العراق ، فإن قوبل القرار بفيتو وتم نقضه فحري بالدول التي تحترم نفسها الإعلان عن نهاية الأمم المتحدة كما انتهت عصبة الأمم سنة 1939 و إيقاف تمويل الأمم المتحدة باشتراكات لا جدوى منها من ثروات شعوبها ، أو الانضواء تحت لواء الولايات المتحدة ليصبح العالم كله أمريكا و أمريكا هي العالم كله وتذوب السيادات فيها وتكون نكسة عالمية في بدايات القرن الواحد والعشرين و يكون فوكوياما صادقا يوم قال **بنهاية التاريخ و الرجل الأخير.**

الهوامش :

1-و هي المقولة التي قال بها صامويل هنتغتون أستاذ جامعة ألبرت ويثرهيد الثالث بجامعة هارفارد الأمريكية و فيها يشغل منصب مدير معهد جون أولين للدراسات الاستراتيجية ورئيس أكاديمية الدراسات الدولية ودراسة المناطق بجامعة هارفارد ، و عنوان المقالة التي نادى فيها بمقولة صدام الحضارات منذ 1993 و حولها بعد ذلك إلى كتاب هو: (**صدام الحضارات و إعادة تشكيل النظام الحضاري**) نشر باللغة الإنجليزية في مجلة:

FORGEIN AFFAIRS VOL.75, .NO.6 November/December 1996

وضميم هذه المقولة أن هنتغتون يرى أن المصدر الأعمق للصدام في هذا العالم الجديد لن يكون في الدرجة الأولى إيديولوجيا أو اقتصاديا ، بل ستكون الثقافة هي المنبع المهيمن على الانقسامات و الصدامات الكبرى بين البشر، الدول القومية ستبقى اللاعب الأقوى فيما يخص شؤون العالم ، لكن الصدامات الرئيسية في السياسة العالمية ستبرز بين دول و مجموعات تنتمي إلى حضارات مختلفة ، صدام الحضارات سيسيطر على السياسة العالمية، و ستكون الحدود الثقافية بين الحضارات في الوقت نفسه خطوط القتال فيما بينها.

2-**الماغنا كارتا** أو العهد الأعظم هي وثيقة إعلان الحقوق التي أصدرها الملك الإنجليزي **جون** سنة 1215 م ، و التي تعتبر أقدم وثيقة دستورية في التاريخ الإنجليزي و تعتبر بالنسبة للغرب رمز حضارة و تمدن و أصل تطور فكرة حقوق الإنسان التي انتهت بصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1948/12/10 أي أن وثيقة الملك جون كانت أقدم وثائق حقوق الإنسان حتى قبل صدور وثيقة **إعلان حقوق الإنسان و المواطن** الفرنسية الصادرة في 1789/08/26 و المتكونة من 30 مادة التي صدرت عن الجمعية الوطنية الفرنسية إبان الثورة الفرنسية .

3-هو رجل الأعمال السعودي أبو عبد الله أسامة بن محمد بن لادن من مواليد 1957 متحصل على شهادة تدرج جامعية في إدارة الأعمال من جامعة الملك عبد العزيز بجدة دفعة 1979 انضم إلى صفوف المجاهدين الأفغان بعد الغزو السوفيتي لأفغانستان في نفس السنة ثم عمل مع الشيخ الفلسطيني عبد الله عزام سنة 1984 و استمر على ذلك لغاية 1989 تاريخ الانسحاب السوفيتي من أفغانستان، سحبت منه السلطات السعودية الجنسية سنة 1994 وجمدت أمواله لدعمه الحركات الأصولية ومعارضته للتواجد الأمريكي في الخليج ، و توجهت إليه أصابع اتهام أجهزة الاستخبارات

بصدد حادثة محاولة اغتيال الرئيس المصري حسني مبارك في أديس أبابا سنة 1995 وفي سنة 1998 أصبح بن لادن في أمريكا طريدا للقضاء الفيدرالي بتهمة التآمر لمهاجمة منشآت عسكرية للولايات المتحدة و تمويل الإرهاب الإسلامي من خلال تنظيم القاعدة ، و بعد تفجيرات مركز التجارة العالمي بنيويورك توجهت أصابع الاتهام إليه مباشرة قبل الإعلان عن بدأ التحقيقات ، ثم ظهر هو على القناة التلفزيونية الفضائية القطرية الجزيرة منكرا لمسئوليته عن التفجيرات أول مرة ، ثم ظهر بعد فترة متبنيا لها رفقة المصري أيمن الظواهري و آخريـــن، و لم يكشف اللثام عن الحقيقة بما يقطع الشك باليقين .

4- international de la Croix-rouge Comite

5- 1 hebdomadaire international L INTELLIGENT(France)- n. 2238 du 30/9-06/12/2003 Page16.

6- www.reseauvoltaire.com

7-تيري ميسان ، كتاب : الخديعة المرعبة 2001/09/11 ، ترجمة سوزان قازان و مايا سلمان ، دار كنعان للدراسات و النشر،دمشق 2002 ص 117.

8- مقابلة حوار جرى في 2001.09.20 نشرته مجلة **الآداب** اللبنانية العدد:10/09 لسنة 2001 السنة 49 ص :8 –9.

9- أنظر مقال العميد الركن إلياس حنا من لبنان : النظام الدولي و الخيارات الأمريكية الجديدة ، مجلة شؤون الأوسط العدد 105 شتاء 2002 ص 58

10- الأستاذ: يوسف الجهماني ، **تورا بورا – أولى حروب القرن** (المؤامرة الأمريكية الصهيونية الكبرى) ، دار الكتاب العربي ، دمشق-القاهرة ، طبعة خاصة 2002 ، الغلاف الأخير.

11- المرجع السابق.

12- محمود المراغي ، حرب الجلباب و الصاروخ (وثائق الخارجية الأمريكية حول الإرهاب) ، دار الشروق – القاهرة ، طبعة 01 سنة 2002 ص 07-08.